مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

هل تزعزعت ركائز الهيبة والقوة؟

قراءة في ميزان القوة بين روسيا وأوكرانيا وأمريكا وإيران

إعداد: قسم الدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للأبحاث

تمهيد منهجي: ماهية الورقة التحليلية وحدودها

يطرح هذا النص سؤالاً واحداً يبدو بسيطاً في صياغته بالغ التعقيد في إجابته: هل تزعزعت فعلاً ركائز الهيبة والقوة التي طالما شكّلت العمود الفقري للنظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة؟ ولأن الإجابة تستحق دليلاً حياً لا مجرد استقراءٍ نظري؛ فقد وفّرت لنا الأقدار مختبراً تاريخياً نادراً واستثنائياً: حربان تجريان في آنٍ واحد، وتستوفيان بصورةٍ شبه كاملة شروط هذا التحليل. الأولى الحرب الروسية – الأوكرانية المستمرة منذ عام ٢٠٢٢م. والثانية المواجهة الأمريكية – الإيرانية المتصاعدة في عام ٢٠٢٦م، بأذرعها المتشعبة وجبهاتها المتداخلة. وما يجعل هاتين الحربين مختبراً استثنائياً بامتياز؛ وجود طرفٍ في كلتيهما يمثل قوة عظمى بالمعنى الكامل للكلمة: روسيا في أوكرانيا، والولايات المتحدة في مواجهتها مع إيران. وحين تخوض القوى العظمى حروباً وتعجز عن حسمها بالسرعة وتحقيق المتوقع منها، فتلك إجابة أولية عن التساؤل في العنوان.

غير أن الأمانة المنهجية تقتضي الإقرار بحدود هذه الورقة قبل الشروع فيها؛ فهذا التحليل لا يستبعد أن يطرأ في أي لحظة حادث استثنائي – قرار سياسي مفاجئ، أو تصعيد نووي، أو تغيير جذري في المواقف – يقلب المشهد الميداني عن بكرة أبيه. والقوى العظمى بطبيعتها تمتلك من أوراق الضغط والخيارات غير التقليدية ما لا تمتلكه الأطراف الأصغر، وهي خيارات قادرة إذا استُخدمت على تغيير معادلات الحرب بصورة مفاجئة. بيد أن احتمال هذا التغيير المفاجئ لا يُلغي صحة التحليل الراهن ولا يُسقط استنتاجاته؛ ذلك أن هذه الورقة لا تتنبأ بنتائج الحرب، بل تحلل الظواهر والقوانين الهيكلية التي تحكم سلوك القوة في هذا الزمن، وفي مواقف بعينها، وهي قوانين تظل صحيحة بصرف النظر عمّا قد تُسفر عنه المعارك الفردية.

ومن هذا المنطلق يُستحسن أن تُقرأ هذه الورقة لا كحكم نهائي على هذه الحرب أو تلك، بل كإطار تحليلي يُجيب عن سؤال كبير: لماذا لم تَعد القوة المادية وحدها تُترجَم إلى هيبة مطلقة وحسم سريع كما كان مألوفاً في القرن العشرين؟ وما الذي تغيّر في طبيعة القائد والمجتمع والدولة حتى باتت الحرب أكثر تعقيداً وأقل قابلية للتنبؤ؟ والإجابة لا تبدأ بالحرب الراهنة، بل تبدأ من لحظة بدت فيها الإجابات بسيطة إلى حد الوهم: ذلك المشهد في الرياض صبيحة الثاني والعشرين من فبراير ١٩٩١م.

في ذلك اليوم وقف الفريق الأول الركن الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز والجنرال الأمريكي نورمان شوارزكوف أمام الكاميرات ليعلنا نهاية عملية عاصفة الصحراء. مئة ساعة من الحرب البرية كانت كافية لتحطيم رابع أكبر جيش في العالم وتحرير دولة الكويت وإعادة رسم خرائط الهيمنة الدولية. كان المشهد مذهلاً في نظافته وحسمه، وبدا وراءه منطق بديهي: من يمتلك التفوق التكنولوجي الساحق ويتحكم في السماء ويواجه خصماً انهارت معنوياته قبل أن تبدأ الحرب البرية، ينتصر انتصاراً سريعاً ونظيفاً. غير أن الخطأ الاستراتيجي الأكبر الذي ارتكبته المؤسسة العسكرية الغربية في أعقاب تلك الحرب لم يكن في حسابات الذخيرة

> **الأمانة المنهجية تقتضي الإقرار بحدود هذه الورقة قبل الشروع فيها فهذا التحليل لا يستبعد أن يطرأ في أي لحظة حادث استثنائي – قرار سياسي مفاجئ أو تصعيد نووي**

أو التكتيك الميداني، بل في تحويل هذا الاستثناء النادر إلى قانون كوني عام، وفي بناء عقيدة عسكرية بأكملها على أساس نموذج قد لا يتكرر.

لماذا نجح نموذج الخليج ١٩٩١م بهذه السهولة؟ الإجابة ليست في التكنولوجيا الأمريكية وحدها، بل في طبيعة الخصم الذي واجهته؛ فالجيش العراقي كان بناءً هرمياً صارماً يعتمد اعتماداً مطلقاً على الأوامر المركزية الصادرة من بغداد، فإذا قُطع خط القيادة توقف الجيش كله عن التفكير والتحرك. كانت وحداته مكشوفة في صحراء مسطحة لا تمنح أي ميزة دفاعية، ومعنوياته منهارة قبل أن تبدأ الحرب البرية، إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة الفرار في بعض الوحدات كانت كبيرة قبل انطلاق الهجوم. والأهم أن القيادة العليا كانت تعيش في عزلة معلوماتية شبه تامة، تسمع ما تريد سماعه لا ما يجري فعلاً على الأرض. هذه الشروط مجتمعة هي التي صنعت الحسم السريع، لا التكنولوجيا الأمريكية منفردة. بيد أن المؤسسة العسكرية الغربية آثرت قراءة مختلفة للتاريخ: رأت في الانتصار دليلاً على عبقرية النظرية لا على استثنائية الظرف، وانصرفت إلى بناء عقيدة عسكرية كاملة على هذا الأساس، وهذا ما دفع العالم ثمنه في العقود التالية.

جاءت الحرب الروسية – الأوكرانية، والمواجهة الأمريكية – الإيرانية، لا بوصفهما حادثتين منفصلتين، بل كاختبار حاد كشف حدود تلك العقيدة، وأعاد طرح أسئلة كان يُظنّ أنها أُغلقت. هاتان الحربان أظهرتا أن القوة النووية العظمى قد تجد نفسها عاجزة عن تحويل تفوقها إلى حسم سريع، وأن التحالف العابر للقارات يواجه صعوبة في توفير حماية مطلقة لحليفه، وأن الدولة الموصوفة بالهامشية قادرة في ظروف بعينها على رسم معادلة ردع تُعقّد حسابات الخصم وتُكبّل خياراته. والقاسم المشترك بين كل هذه المفاجآت ليس الصاروخ ولا المسيّرة، بل شيء أعمق وأكثر استعصاءً على التصنيف: تغيّر طبيعة القائد الذي يحمل السلاح، وتغيّر المجتمع الذي يمدّه بالإرادة، وتغيّر الدولة التي تحتضنهما معاً، وهذه الورقة محاولة لفهم هذا التغيّر وتشريح أبعاده.

> **جاءت الحرب الروسية – الأوكرانية والمواجهة الأمريكية – الإيرانية لا بوصفهما حادثتين منفصلتين بل كاختبار حاد كشف حدود تلك العقيدة وأعاد طرح أسئلة كان يُظنّ أنها أُغلقت**

أولاً: المتغير الأهم – حين تغيّر فكر القائد قبل أن يتغير سلاحه

إذا كان ثمة درس واحد تجمع عليه حروب القرن الحادي والعشرين فهو (السلاح بلا إرادة استخدامه ليس سوى معدن صامت)، وإرادة الاستخدام لا تنبع من المخازن ولا من الميزانيات الدفاعية؛ بل تنبع من عقل القائد ومن طبيعة علاقته بمجتمعه ورجاله وبالقضية التي يخوض من أجلها الحرب، هذا هو المتغير الأعمق الذي أغفله كثيرون حين انشغلوا بعدّ المسيرات وتصنيف الصواريخ، وهو المتغير الذي يفسر لماذا نجح من نجح وأخفق من أخفق في ساحات أوكرانيا وإيران والمواجهات الكبرى المتناثرة حول العالم.

ولنتأمل الحالة العراقية في حرب الخليج من زاوية مختلفة عما اعتدنا عليها، لم يكن الجيش العراقي يفتقر إلى الأسلحة فقد امتلك صواريخ يغطي مداها العواصم الإقليمية، وأسلحة كيماوية أثبت استعداده لاستخدامها، ومدفعية ثقيلة، وتفوقاً عددياً نسبياً، ومع ذلك تجمّد أمام التحالف الدولي تجمداً لافتاً، ولفهم هذا التجمد

يجب أن نفهم طبيعة المنظومة القيادية التي أُسّس عليها ذلك الجيش. لم تكن القيادة العسكرية تبني جيشاً للحرب الوجودية بقدر ما كانت تبنيه لضمان الولاء الداخلي وإحكام السيطرة، فكانت خيرة الوحدات وأكفأ الضباط محجوزين في المناطق الحساسة بعيداً عن خطوط المواجهة الفعلية، وحين جاءت المحنة الحقيقية تكشّف أن الآلة العسكرية بُنيت لغرض مختلف عن الحرب التي وجدت نفسها فيها، يُضاف إلى ذلك أن العزلة المعلوماتية التي أحاطت بالقيادة العليا جعلت قراراتها تسبح في فراغ، إذ كانت تصل إليها تقارير تعكس ما يريد أصحابها إيصاله لا ما يجري فعلاً على الأرض، فبُنيت على أساسها قرارات مصيرية بعيدة عن الواقع.

وفي دولة ليبيا كان القذافي نموذجًا مكمّلًا يكشف وجهاً آخر من أزمة القرار الاستراتيجي، ليبيا دولة ساحلية تطل مباشرة على أوروبا، وكانت تمتلك ترسانة صاروخية يمكنها نظرياً تهديد عمق القارة، غير أن هذه الأسلحة لم تُستخدم قط بالكثافة والحسم اللذين كانا يمكن أن يُغيّرا معادلات الضغط الغربي، والسبب لا يعود إلى قصور في المعدات؛ بل إلى أن منطق القرار كان يدور في فلك البقاء والحسابات الآنية الضيقة لا في فلك الاستراتيجية الوطنية بعيدة المدى، وهكذا حين تغيب الرؤية الاستراتيجية الكبرى وتحلّ محلها حسابات اللحظة، تتحول الترسانة من أداة قوة إلى ورقة تفاوض باهتة تفقد قيمتها حين تشتد الحاجة إليها.

والمفارقة المضيئة تتجلى حين نتأمل نماذج من التاريخ القريب والبعيد على حدٍّ سواء، فثمة ما لم تستطع آلة الحرب الأمريكية الضخمة فهمه في فيتنام ١٩٥٥–١٩٧٥م، رغم كل تفوقها التقني والعددي؛ فقد واجهت قوات فيتنام الشمالية والفيت كونغ جيشاً أمريكياً يفوقها تسليحاً وتدريباً وتقنيةً بمراحل، غير أن المقاتل الفيتنامي كان يخوض حرباً يشعر في أعماقه أنها حرب وجود وتحرر، بينما الجندي الأمريكي كان يقاتل في أرض بعيدة لأهداف لم يفهمها ولم تُقنعه قيادته بها، وبمرور السنوات تراكمت خسائر بشرية ومعنوية أرهقت المجتمع الأمريكي في عقر داره، حتى أضحى الرأي العام الداخلي عبئاً استراتيجياً لا يقل ثقلاً عن الخسائر الميدانية؛ فانسحبت أمريكا من فيتنام لا لأنها عجزت عن تدمير عدوها عسكرياً، بل لأن إرادة الاستمرار تصدعت من الداخل أمام عدو يُقاتل بعقيدة راسخة وإرادة لا تنكسر.

> **لم تستطع آلة الحرب الأمريكية الضخمة فهمه في فيتنام ١٩٥٥–١٩٧٥ رغم كل تفوقها التقني والعددي**

أما الدرس الأشد وضوحاً وإيلاماً في هذا السياق فتقدمه حرب أمريكا في أفغانستان ٢٠٠١–٢٠٢١م، بنموذج لا نظير له في التاريخ العسكري الحديث، فلا يمكن لأحد أن يزعم أن مقاتلي طالبان كانوا يمتلكون تفوقاً عسكرياً تقليدياً على خصومهم؛ فالجيش الأفغاني الذي أسّسته الولايات المتحدة وأدارته طوال عشرين عاماً كان مؤلفاً من الأفغان أنفسهم، يعرفون طبوغرافيا الأرض وتضاريسها كما يعرفها المقاتل الطالباني تماماً، بل كانوا يمتلكون تسليحاً أحدث وتدريباً أكثر منهجية وميزانيات سخية لا يحلم بها خصومهم، وكان يسندهم الجيش الأمريكي بنخبة قواته الخاصة وطياريه ومحللي استخباراته، جيش أمضى عشرين عاماً متواصلة يمشط ذات الجبال والوديان، مدعوماً بمنظومة لا مثيل لها من الأقمار الاصطناعية

والمسيرات الاستطلاعية وأجهزة التنصت والرصد الحراري وقواعد البيانات الاستخباراتية المتراكمة، ومع ذلك حين جاء اليوم الفاصل انهار الجيش الأفغاني الرسمي كما تتهاوى قطعة الورق في مهب الريح، وترك خلفه ترسانات ومطارات لمن أُعلن طوال عقدين أنه أضعف وأقل إمكانات.

سرّ هذا الانهيار ثلاثي الأبعاد، أولاً: جندي الحكومة الأفغانية كان يُؤدي مهنة لا يخوض قضية؛ راتبه يصله متأخراً وقيادته مأزومة الشرعية وولاؤه مُشترى لا طوعياً، فلما جاء الاختبار الحقيقي لم يجد في نفسه ما يستحق الموت من أجله. ثانياً: القيادة الميدانية لعناصر طالبان كانت تتمتع بمرونة قرار لحظية واستقلالية تامة، بينما الضابط الحكومي كان مكبّلًا بسلاسل بيروقراطية وتوقعات غير واقعية قادمة من مكاتب بعيدة في واشنطن وكابول معاً. ثالثاً –وهو الأعمق–: الجندي الأمريكي ذاته الذي كان يُفترض أن يكون السند الصلب وصل في سنواته الأخيرة إلى حالة من الفراغ الوجودي لم تعرفها أجيال القتال السابقة؛ فالضابط الذي أمضى دورته الثالثة أو الرابعة في أفغانستان بتقنيته الفائقة وقواته المدرّبة أدرك أن كل ما يفعله يُعاد من الصفر مع كل دورة قادمة، وأن لا غاية استراتيجية واضحة تُبرر التضحية، وأن العمليات الميدانية تحوّلت إلى روتين ممل تحكمه قيود اشتباك معقدة أكثر مما تحكمه رؤية نصر، فتحوّل القتال إلى إجراء إداري لا إلى رسالة، وبدأت الإرادة تتآكل من الداخل قبل أن يُعلن الانسحاب من الخارج.

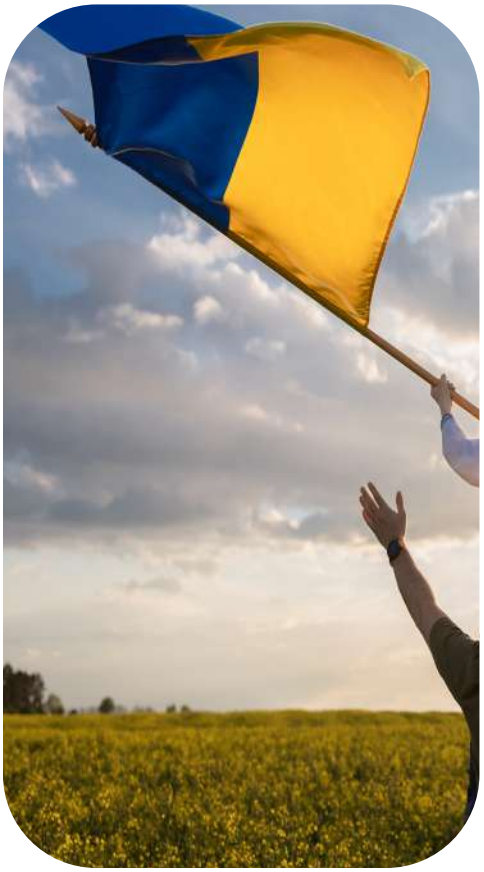

وختم هذه الملحمة ذلك المشهدُ الأغرب في التاريخ العسكري المعاصر: طائرات النقل العسكري– الأمريكية العملاقة تغادر مطار كابول في أغسطس ٢٠٢١م، في مشهد أقرب إلى الفرار منه إلى الانسحاب المنظم، كانت الحشود تتعلق بهياكل يائسةً، والتنظيم العسكري الأضخم في التاريخ البشري لا يملك ترف إخلاء منظم لقواته ومعداته. وتركت تلك الرحلة وراءها ما لا يُقدَّر بثمن من الأسلحة والمركبات والطائرات والمعدات الأمريكية المتطورة، سقطت كلها في يد طالبان دون معركة. لم يكن ذلك المشهد فشلًا لوجستياً بقدر ما كان رسالة موجزة ومدوّية: حين تُبنى الحرب بلا غاية، وحين يُقاتل الجندي بلا عقيدة، وحين تتحول القيادة السياسية إلى مجرد مدير أزمات يتحاشى الخسائر الآنية بدلاً من إدارة النصر الاستراتيجي البعيد، فإن أضخم آلة حربية في التاريخ تنتهي بصورة طائرة تهرب من مطار تركته لمقاتلين حفاة، وهكذا تكرر الدرس ذاته الذي علّمته فيتنام بصيغة أشد وضوحاً: العقيدة الراسخة والإرادة الصادقة والقضية الجامعة تهزم التقنية الفائقة حين تنقطع الأخيرة عن روحها.

> **تحوّل القتال إلى إجراء إداري لا إلى رسالة وبدأت الإرادة تتآكل من الداخل قبل أن يُعلن الانسحاب من الخارج**

الرئيس الأوكراني زيلينسكي لم يكن ضابطاً عسكرياً محترفاً، وأوكرانيا لم تكن عند بداية أزمتها الحالية تمتلك جيشاً قابلاً للمقارنة بالآلة الحربية الروسية، لكن الرئيس الأوكراني أدرك منذ الساعات الأولى شيئاً جوهرياً: هذه الحرب لن تُحسم بعدد الدبابات بل بإرادة الصمود، كان قراره البقاء في كييف حين عُرض عليه الإجلاء في حد ذاته قراراً استراتيجياً من الدرجة الأولى، أسقط الرهان الروسي على انهيار الجبهة الداخلية الأوكرانية في أيام، أما الحالة الإيرانية في مواجهة ٢٠٢٦م، فتقدم زاوية تحليلية مختلفة ولافتة؛ فقد تلقّت إيران ضربات هائلة طالت منشآت

حيوية وأذرعاً إقليمية وقيادات ميدانية، وبدت في أوقات صورتها الخارجية متهالكة وبنيتها موجوعة، ومع ذلك لم تنهر القيادة ولم تُسرع نحو الاستسلام، ما يستحق التأمل التحليلي هنا ليس مستوى القوة بل طبيعة التصميم المؤسسي على تحمّل الضربة دون انهيار القرار، فالقيادة التي بنت منظومتها على افتراض أن الضغط والحصار والاغتيال حالة دائمة لا استثناء عارض، طوّرت تبعاً لذلك هياكل قرار موزّعة وقادرة على الاستمرار في الأداء تحت القصف، وهذا النمط – الصمود القيادي رغم الدمار الظاهر – هو الظاهرة الجديرة بالفهم لا المناقشة الأخلاقية لما يمثله.

الخيط الجامع بين كل هذه النماذج واحد: القيادة التي تبني منظومتها العسكرية بمعزل عن قضية جامعة تُؤمن بها قواتها تجد نفسها أمام أسلحة ضخمة بلا روح، وأما القيادة التي تُحكم العلاقة بينها وبين مقاتليها على أساس القضية المشتركة، وتمنح قياداتها الميدانية صلاحية القرار اللحظي، فتبني آلة قتالية ذات روح لا تقهرها الأرقام وحدها.

ثانياً: النهضة الوطنية – حين تصبح الدولة بكل مجالاتها معمل الحرب الأول

ثمة حقيقة يتجاهلها كثير من المحللين العسكريين حين ينصبّ تركيزهم على الجانب التقني والتكتيكي: القائد الكفء والجندي المؤمن بقضيته والمسيّرة الذكية والسردية المقنعة لا تخرج من فراغ، كل هذه العناصر هي في جوهرها ثمار حضارية لمجتمع ارتقى في سلم التعليم والعلم والوعي والإنتاج. وبعبارة أخرى؛ مستوى الحرب التي تخوضها الدولة هو انعكاس أمين لمستوى نهضتها في السلم.

المجتمع المتعلم الذي يمتلك قاعدة علمية وصناعية راسخة يُنتج في زمن الحرب ما لا تستطيع الميزانيات الدفاعية وحدها توليده، وقد كشفت الحرب الروسية – الأوكرانية كيف أمكن تحويل كثير من الخبرات المدنية إلى قدرات عسكرية فعالة؛ فالمبرمجون وخبراء التقنية أسهموا في تطوير أدوات الحرب السيبرانية وأنظمة تشغيل وتوجيه المسيّرات، كما ساهم المهندسون وأصحاب الخبرات الصناعية والتقنية في دعم الصناعات العسكرية وتطوير حلول ميدانية سريعة التكيّف مع ظروف المعركة، وهذا التحول السريع من الكفاءة المدنية إلى القدرة العسكرية لا يحدث إلا في مجتمعات بلغت من التعليم والتصنيع مستوى يجعل هذا الانتقال ممكنًا وسريعًا، أما المجتمعات التي أهملت بناء قاعدتها المعرفية والصناعية، فلا تجد حين يشتد الوطيس غير الاستيراد أو الارتهان للحليف، وكلاهما يفضي في النهاية إلى التبعية، وهي نقيض الاستقلالية الاستراتيجية.

كما أن المجتمع المتعلم الواعي لا يُنتج التكنولوجيا وحدها، بل يُنتج ما هو أثمن منها في ميزان الحرب: الجبهة الداخلية الصلبة، ففي أوكرانيا المدنيون الذين صنعوا الأغذية والمشروبات ووزّعوها على المقاتلين، والنساء اللواتي تطوعن للخدمات اللوجستية، والمزارعون الذين سحبوا الدبابات الروسية المعطوبة بجراراتهم، لم يكونوا يتصرفون بدافع الخوف أو الأمر العسكري، بل بدافع الانتماء

> **كشفت الحرب الروسية – الأوكرانية كيف أمكن تحويل كثير من الخبرات المدنية إلى قدرات عسكرية فعالة**

الوجودي لقضيتهم. وساهمت تلك الهبّة الشعبية للجبهة الداخلية في إرباك التحركات الروسية واستثمار معرفتهم بالأرض والبيئة المحلية. وهذا الانتماء الوجودي هو نتاج مجتمع يعرف لماذا يقاتل. والمجتمع الذي يعرف لماذا يقاتل يصبح بحد ذاته خط دفاع لا يُخترق.

وفي المقابل، كشفت الحرب الروسية ذاتها كيف أن الجيش الذي ورث أضخم ترسانة تقليدية في العالم كان يعاني من هشاشة في تماسك وحداته حين ابتعدت الحرب عن سياق الدفاع الوطني الواضح؛ جنود أُرسلوا إلى معركة لم يكن لديهم فيها الدافع الوجودي الذي يصنع المقاتل الحقيقي بل مجرد المنفّذ للأوامر، فالسلاح كان موجوداً لكن المعنى الذي يشحنه بالروح كان غائباً في مواضع كثيرة، وهذا الغياب أفقد الآلة الحربية جزءاً من تماسكها في أحلك اللحظات.

من هنا يتضح أن النهضة الوطنية الشاملة بمعناها التعليمي والصناعي والثقافي والاجتماعي ليست رفاهية سلمية تنتظر دورها بعد الفراغ من بناء الجيوش، بل هي المعمل الأول الذي تخرج منه القدرة الحربية الحقيقية: يُنتج القادة المستنيرين في كل مستوياتهم من القمة السياسية حتى القائد الميداني، ويُنتج المقاتلين المدافعين عن قضيتهم لا عن رواتبهم، ويُنتج التكنولوجيا المحلية التي لا تخضع لشروط الموردين الخارجيين، ويُنتج الوعي الجمعي الذي يُحصّن الجبهة الداخلية ضد التصدع، والقائد الميداني المتفوق يتضاءل حين يجد خلفه مجتمعاً نابهاً، ويتقزّم حين يجد خلفه مجتمعاً يجهل لماذا يخوض الحرب أصلاً.

ثالثاً: التكنولوجيا – ثمرة النهضة ووقود الإرادة

بعد أن حددنا الأصل وهو النهضة الوطنية، وبعد أن بيّنا أن فكر القائد هو المحرك الأول، يمكننا أن نضع التكنولوجيا في مكانها الصحيح في هذه المعادلة: إنها الثمرة التي تُنتجها النهضة، والوقود الذي يمنح الإرادة الموجودة أصلاً يقيناً لم يكن متاحاً من قبل؛ فالتكنولوجيا لا تخلق الإرادة ولا تحلّ محل القائد، لكنها تمنح الإرادة الجسر الذي يعبر عليه صمودها في وجه الخصم.

حين أُغرق الطراد الروسي Moskva في أبريل من عام ٢٠٢٢م بصواريخ أوكرانية مضادة للسفن، لم يكن ذلك مجرد انتصار تكتيكي يُقاس بخسارة قطعة بحرية كبيرة فحسب، بل كان حدثًا ذا أثر نفسي وعملياتي عميق، فقد حمل رسالة واضحة إلى القادة والمقاتلين الأوكرانيين مفادها أن الخصم مهما امتلك من تفوق بحري وجوي واستراتيجي ليس بمنأى عن الضرب والإيلام، وأثبتت تلك الحادثة أن حسن توظيف الوسائط القتالية، والجرأة في التنفيذ، والقدرة على استثمار نقاط الضعف، قد تمنح الطرف الأضعف نسبيًا قدرة حقيقية على التأثير في مجريات الحرب، ورفع معنويات قواته، وتقويض صورة التفوق المطلق لدى خصمه.

هذا اليقين حرّر القادة الأوكرانيين من الشعور المشلول بعدم التكافؤ، وجعلهم يُقدمون على عمليات ما كانوا ليجرؤوا عليها بالسلاح التقليدي وحده، غير أن

> **النهضة الوطنية الشاملة بمعناها التعليمي والصناعي والثقافي والاجتماعي ليست رفاهية سلمية تنتظر دورها بعد الفراغ من بناء الجيوش بل هي المعمل الأول الذي تخرج منه القدرة الحربية الحقيقية**

هذه الصواريخ ذاتها لم تكن لتُوجد لولا مجتمع يمتلك مهندسين ومبرمجين ومصنّعين قادرين على تطوير سلاح محلي في زمن الحرب، والخلاصة هنا أن التكنولوجيا والنهضة وجهان لعملة واحدة.

وللتكنولوجيا الجديدة خاصية استراتيجية أعمق من قدرتها التدميرية المباشرة: إنها تُعيد رسم معادلة التكلفة برمّتها، منظومات الدفاع الجوي المتطورة مصمَّمة لاعتراض صواريخ باليستية تكلف الملايين، فحين تُستدرج لاعتراض مسيّرات تكلف عشرات الآلاف تستنزف من مخازنها الاستراتيجية بوتيرة لا تستطيع قواعد الصناعة الروسية تعويضها بالسرعة ذاتها، هذا الاختلال في معادلة التكلفة يُحوّل كل مسيّرة رخيصة إلى ضغط اقتصادي وسياسي متراكم يُنهك الخصم ويُربك جمهوره الداخلي ويزرع التساؤلات في مجالسه التشريعية.

والأبرز في المشهد التكنولوجي الجديد هو تراجع الاحتكار الغربي للتقنية الفارقة في مجالات بعينها، ففي زمن حرب الخليج ١٩٩١م كانت الأسلحة الدقيقة حكراً شبه مطلق على الدول الكبرى، أما اليوم فإن تقنيات مفتوحة المصدر وصناعات محلية ناشئة باتت قادرة على سدّ جزء من تلك الفجوة في قطاعات محددة كالمسيّرات والصواريخ المضادة للسفن، وها هي أوكرانيا قد طوّرت مسيّراتها الانتحارية وصاروخ نبتون المضاد للسفن من كفاءات شبابية لم تكن معروفة عالمياً قبل الحرب، وإيران بنت أجزاءً من منظومتها الصاروخية وهي تحت عقوبات دولية خانقة، وكلا النموذجين يكشفان أن الدولة التي استثمرت في نهضتها العلمية والصناعية تجد في لحظة الأزمة هامشاً من الاستقلالية لا تجده الدولة التي اتكأت على الاستيراد وأهملت بناء قاعدتها الذاتية.

رابعاً: تصدّع فكرة الحماية المطلقة وبروز معادلة المنع المتبادل

من أشد النتائج إيلاماً لحلفاء القوى العظمى في أقاليم متعددة هو الانهيار التدريجي لفكرة الضامن الأمني المطلق، تربّت أجيال على يقين راسخ بأن مجرد وجود قاعدة عسكرية أمريكية على أرضها أو الانضمام إلى تحالف كبير هو بمثابة تأمين شامل ضد أي عدوان جديّ، لكن الحربين في أوكرانيا وإيران كشفتا بجلاء أن الحليف الكبير يمدّك بالسلاح والمعلومات والدعم السياسي، لكنه لن يرتدي الخوذة ويقاتل نيابة عنك حتى آخر جندي، وأنه في اللحظة الحرجة سيزن مصالحه الخاصة قبل أن ينحرها على مذبح التحالف.

> **أشد النتائج إيلاماً لحلفاء القوى العظمى في أقاليم متعددة هو الانهيار التدريجي لفكرة الضامن الأمني المطلق**

في أوكرانيا، لم يستطع الدعم الغربي الضخم توفير منطقة حظر طيران فوق المدن الأوكرانية ولا حماية البنية التحتية من القصف المتكرر، وعلى نطاق أوسع شاهد المراقبون كيف أن منظومات دفاع جوي بالغة التطور عجزت عن توفير حماية مئة بالمئة في مواجهة هجمات متعددة الاتجاهات وعالية الكثافة ومنخفضة التكلفة في آنٍ واحد، الدرس ليس أن الغرب لا يريد الحماية، بل أن طبيعة التهديد الجديد تجعل الحماية الكاملة مستحيلة حتى بأغلى المنظومات وأكثرها تطوراً.

وهنا يتجلى تحوّل هيكلي عميق في طبيعة اشتغال القوة داخل النظام الدولي: تراجع القدرة على ترجمة التفوق العسكري التقليدي إلى حسم سياسي سريع وكامل. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تنفق على جيشها ما يفوق مجموع ميزانيات الدول العشر التالية واجهت منذ عقود صعوبة متكررة في تحويل انتصاراتها الميدانية إلى مآلات سياسية مستقرة، من فيتنام إلى أفغانستان إلى العراق وصولاً إلى الملف الإيراني. وروسيا القوة النووية الثانية في العالم وجدت نفسها في مواجهة استنزاف مطوّل مع جارتها الأصغر بعيداً عن الحسم السريع الذي افترضته خططها الأولى. وهذا لا يعني تساوي القوى أو أفول الهيمنة الغربية، فالتفوق الغربي في الاقتصاد والتكنولوجيا والمنظومة العسكرية الشاملة لا يزال واقعاً راسخاً، لكنه يعني أن القوة وحدها لم تعد تُفضي آلياً إلى الحسم في كل سياق وضد كل خصم، وأن ثمة شروطاً باتت مطلوبة لتحويل التفوق المادي إلى نتيجة سياسية دائمة.

وفي هذا الواقع الجديد لم يعد النصر احتلال عاصمة أو إسقاط نظام، بل أصبح يُقاس بمعيار أكثر خشونة: هل عجز خصمي عن تحقيق هدفه الاستراتيجي؟ هل أوجعته الحرب حتى ضاق بها جمهوره الداخلي؟ هل رفعت عليه كلفة الاستمرار إلى درجة باتت معها التسوية أقل مرارة من المضي؟ هذه هي معادلة المنع المتبادل، وهي معادلة تتقنها الدول التي استثمرت في نهضتها أكثر مما تتقنها تلك التي استثمرت في استيراد أسلحتها فقط.

خامساً: حيث تُصنع الانتصارات في العقول قبل الميادين

الإرادة القيادية والنهضة الوطنية والتكنولوجيا المناسبة تحتاج جميعها إلى فضاء تعمل فيه ويُعلَن عن نتائجها: هذا الفضاء هو ميدان السرديات والإدراك، الصورة والرواية باتتا في القرن الحادي والعشرين أقوى أحياناً من الصاروخ ذاته، لأنهما تتحدثان مباشرة إلى الرأي العام الداخلي والدولي الذي أصبح فاعلاً حقيقياً لا مجرد متلقٍّ سلبي.

كان زيلنسكي يدرك منذ الأيام الأولى للحرب أن الصراع لا يُحسم بالسلاح وحده، بل بالرواية والقدرة على تثبيت المعنى الوجودي للحرب في وعي المجتمع وحلفائه، وقد أثبت بصورة يومية أن القائد الذي يُتقن خطاب الهوية والكرامة والصمود يستطيع أن يمنح شعبه قدرة استثنائية على التماسك، وأن يحشد دعمًا خارجيًا واسعًا لقضيته. فقراره البقاء في كييف، وظهوره المتكرر في مقاطع بسيطة أمام المقرات الحكومية وفي شوارع العاصمة، لم يكن مجرد سلوك رمزي، بل كان فعلًا سياسيًا ومعنويًا بالغ التأثير، وقد أسهم هذا الحضور في ترسيخ صورة الدولة الصامدة، كما أربك التقديرات التي كانت تفترض انهيار القيادة الأوكرانية سريعًا.

وقد لعب هذا الثبات دورًا مهمًا في تسريع التعبئة الغربية سياسيًا وعسكريًا وإعلاميًا، غير أن هذه القدرة على إنتاج رواية مقنعة لا تُبنى على موهبة فردية وحدها، بل تحتاج أيضًا إلى مجتمع واعٍ ومتفاعل وقادر على استيعاب الرسالة وتداولها والدفاع عنها، فالقائد الذي يخاطب شعبًا مرتبطًا بقضيته يجد من يعزز

> **لم يعد النصر احتلال عاصمة أو إسقاط نظام بل أصبح يُقاس بمعيار أكثر خشونة: هل عجز خصمي عن تحقيق هدفه الاستراتيجي؟**

خطابه ويحوله إلى طاقة تعبئة وطنية، بينما يظل الخطاب، مهما بلغت بلاغته، محدود الأثر حين يُلقى في بيئة فقدت صلتها بمعنى ما تدافع عنه.

وقد بات التنافس السردي اليوم يمتلك أدوات لم تكن موجودة في زمن حرب الخليج ١٩٩١م؛ فالذكاء الاصطناعي أصبح أداة لإنتاج مواد إعلامية مُضلِّلة بكميات صناعية وسرعة غير مسبوقة، وكل مقطع فيديو مُفبرك يصل إلى ملايين المشاهدين قبل أن تتمكن مؤسسات التحقق من دراسته، هذا السبق الزمني للرواية على التصحيح هو بحد ذاته سلاح يُفيد من يُطلقه أولاً، ولذلك لم تعد الحرب تُخاض على جبهة واحدة بل على ثلاث جبهات متزامنة: جبهة النار والحديد، وجبهة النبضات السيبرانية، وجبهة الرموز والروايات، والقائد الذي يُتقن جبهتين ويُهمل الثالثة يدفع ثمناً استراتيجياً في غفلة منه.

سادساً: الاستقلالية الاستراتيجية – حصاد النهضة في زمن عدم اليقين

كل ما تقدم يصبّ في نهاية المطاف في مفهوم واحد يتصدر أجندة الدول الذكية في القرن الحادي والعشرين: الاستقلالية الاستراتيجية، وليس المقصود العزلة أو رفض التحالفات، فهي لا تزال ضرورية في عالم متعدد الأقطاب، والمقصود هنا هو النضج الوطني الذي يمنح الدولة هامشاً كافياً من المناورة والبقاء حتى حين يتأخر دعم حلفائها أو يصطدم بحسابات مصالحهم، وهو نضج لا يُبنى في زمن الحرب بل يُحصد فيه بعد أن زُرع في سنوات السلم.

وتبدأ الاستقلالية الاستراتيجية الحقيقية من القيادة التي تُفكر بعقلية القرن الحادي والعشرين لا بعقيدة الأمس، وتمتد إلى القاعدة الصناعية العسكرية المحلية التي تضمن توافر الذخائر والمسيرات والأسلحة الأساسية دون الخضوع لشروط الموردين الخارجيين وتحولات سياساتهم، ثم إلى تنويع مصادر السلاح بحيث لا يُصيب الدولةَ الشللُ إذا أوقف مورّد رئيسي شحناته، وتنتهي بالاستثمار في توطين التقنيات الحرجة من الأقمار الصغيرة إلى الذكاء الاصطناعي التطبيقي الذي بات عصب أي حرب حديثة.

لكن الاستقلالية الاستراتيجية لا تكتمل إلا حين تمتد جذورها إلى المجتمع ذاته، فالدولة التي تبني مجتمعاً متعلماً واعياً بأن الأمن ليس خدمة تُشترى بل مسؤولية تُبنى تمتلك ما لا تستطيع الميزانيات الدفاعية توفيره: مخزوناً بشرياً من الكفاءات القادرة على التحول السريع من الإنتاج المدني إلى متطلبات الحرب، وجبهة داخلية محصّنة ضد التصدع، وقدرة على الصمود في وجه الاستنزاف الطويل دون أن تنكسر إرادتها.

شاهدنا هذا النموذج في تجليات متعددة: أوكرانيا طوّرت كفاءاتها الشبابية المدنية إلى صناعة سلاح محلية في زمن الحرب، وإيران بنت على مدى عقود قدرة الالتفاف على العقوبات وتحقيق اكتفاء دفاعي نسبي رغم الحصار، وتركيا التي قررت أن تكون لاعباً لا رقعة شطرنج بنت صناعة دفاعية وطنية غيّرت موقعها التفاوضي إقليمياً ودولياً، هذه الدول الثلاث بكل ما بينها من اختلاف في القيم

> **الاستقلالية الاستراتيجية لا تكتمل إلا حين تمتد جذورها إلى المجتمع فالدولة التي تبني مجتمعاً متعلماً واعياً بأن الأمن ليس خدمة تُشترى بل مسؤولية تُبنى تمتلك ما لا تستطيع الميزانيات الدفاعية توفيره**

والنظم تجمعها حقيقة واحدة: قرّرت أن تمتلك هامش فعل ذاتي لا يتوقف على إذن أحد، وبدأت بناء هذا الهامش من نهضتها الداخلية لا من مستودعات الأسلحة المستوردة.

خاتمة: حين تُعيد الإرادة كتابة قوانين الحرب

ما تقوله لنا حروب القرن الحادي والعشرين في مجملها ليس أن السلاح لم يعد مهماً، بل إنه عاد إلى ما كان عليه دائماً قبل أن توهمنا انتصارات حرب الخليج ١٩٩١م بخلاف ذلك امتداداً لإرادة إنسانية ولقدرة وطنية لا بديلاً عنهما؛ فالصاروخ في يد قيادة مشلولة تفتقر إلى الوضوح الاستراتيجي ومجتمع يجهل لماذا يقاتل، لا يساوي أمام مقاتل يخوض حرباً يعدّها وجودية إلا أطناناً من الحديد الصامت.

التحول الأهم الذي أنجزته هاتان الحربان ليس في التكنولوجيا ولا في الجغرافيا، بل في إعادة الاعتبار لمعادلة ثلاثية كاملة ومتماسكة: النهضة الوطنية هي الأصل الذي يُنتج القائد المستنير والمجتمع الواعي والتكنولوجيا المحلية والقائد المستنير هو الذي يُفعّل هذه الموارد ويمنحها روحاً واتجاهاً، والمجتمع الواعي هو الذي يمدّ القائد بالشرعية ويُحصّن الجبهة الداخلية ويُنتج الكفاءات التي تُحوّل الأزمة إلى فرصة، حين تجتمع هذه الثلاثية تكتمل المعادلة، وحين يغيب أحدها تتصدع بنية الحرب من الداخل قبل أن يصلها الخصم من الخارج.

لذلك لم يعد السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه الورقة هو كيف تُكسب الحرب المقبلة، بل أصبح أعمق من ذلك: ما الشروط الهيكلية التي تجعل القوة المادية قابلةً للترجمة إلى حسم، وما الشروط التي تعوق ذلك؟ وما الذي يفسّر صمود بعض الدول تحت ضغط هائل، بينما تنهار أخرى رغم تفوقها العددي والتقني؟ والإجابة التي تنتهي إليها هذه الورقة تتمثل في أن القوة المادية تفقد فاعليتها الحاسمة عندما تنفصل عن الإرادة التي تحملها، وعندما تتباعد الآلة العسكرية عن القضية التي تخوضها، وعندما يغيب الإنسان المُكوَّن خلف المعدّات المستوردة؛ عندها تصبح القوة مهما بلغ حجمها عاجزة عن تحقيق الحسم، وهذا الدرس ليس مرتبطاً بزمن أو طرف بعينه، بل هو ما تقوله الحروب في كل عصر لمن يُحسن الإصغاء (إن القوة الحقيقية تُبنى من الداخل قبل أن تُكتسب من الخارج).

”

الإجابة التي تنتهي إليها هذه الورقة تتمثل في أن القوة المادية تفقد فاعليتها الحاسمة عندما تنفصل عن الإرادة التي تحملها

“

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64